

مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

موقف المجلس الدستوري الفرنسي من تظاهرات السترات الصفراء - تقدير موقف

الأستاذ الدكتور/ محمد عباس محسن
باحث في الشؤون السياسية والقانونية
جمهورية العراق



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

إصدار خاص

ذو القعدة ١٤٤٣هـ - يونيو ٢٠٢٢م

موقف المجلس الدستوري الفرنسي من تظاهرات السترات الصفراء – تقدير موقف

الأستاذ الدكتور/ محمد عباس محسن

باحث في الشؤون السياسية والقانونية

جمهورية العراق

ملخص:

ترمي هذه الورقة إلى مناقشة تحليلية لتداعيات قرار المجلس الدستوري الفرنسي على وتيرة ونسق احتجاجات السترات الصفراء، حيث تنطلق هذه الورقة من مقولة إن القرار القضائي الدستوري الفرنسي محل البحث أظهر حجم تنامي موقف السلطة الإدارية على حساب حقوق دستورية مهمة بذريعة حفظ الأمن والنظام العام، حيث يبدو أن المؤسسة التشريعية الفرنسية اعتادت على الاستثناء، وبالتالي يبقى خط الأساس فيما يتعلق بالحريات والحقوق يتحرك أكثر فأكثر نحو قوس الهبوط وليس الصعود، وسيسعى هذا المقال لنقاشه في مباحثه المختلفة.

مقدمة:

شرع قانون من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في مارس ٢٠١٩ لمواجهة احتجاجات وتظاهرات ما يسمى بالسترات الصفراء^(١)، حيث انعكست التوترات الهيكلية الملازمة للحق في الاحتجاج مع مساهمة التوترات السياقية أيضاً في تقييد هذه الحرية في ظل الجمهورية الخامسة الفرنسية؛ لأن هذه التوترات الأخيرة هي «بقايا» لما يسمى بحالة الطوارئ، التي انتهت رسمياً في أكتوبر ٢٠١٧، ولكن تم دمج تدابيرها - إلى حد كبير - في قانون عادي صدر عن البرلمان، فإن كلاً من القانون الذي شرعته المؤسسة التشريعية في ٢٠١٩، وقرار المجلس الدستوري حول دستورية الاحتجاج لعام ٢٠١٩ والذي سنتطرق إليه لاحقاً يتميزان بالفعل بأنهما صياغة جديدة لروح حالة الطوارئ في فرنسا.

(١) Idris Fassassi, France: The Yellow Vests, the Right to Protest, 14 May 2019, Constitution

Net ? available at ;

<http://constitutionnet.org/news/france-yellow-vests-right-protest-and-conseil-constitutionnel>

يحمل بين تضاعفه كل من القانون الفرنسي والقرار القضائي للمجلس الدستوري دلالات تشير إلى حالة الطوارئ، ويكشفان بشكل صريح عن تراجع لا يمكن إنكاره عن حماية الحقوق والحريات الأساسية، في مسلسل هشاشة الحريات، بذريعة الأمن، والذي تفاقم منذ حالة الطوارئ في أعقاب الهجمات الإرهابية عام ٢٠١٥.

وفي سيناريو التآكل التدريجي للحريات، بذريعة الأمن والذي تفاقم منذ حالة الطوارئ في أعقاب الهجمات الإرهابية عام ٢٠١٥، فإن كلاً من القانون وقرار المجلس الدستوري يحملان بالفعل إشارات لحالة الطوارئ، ويكشفان عن تراجع لا يمكن إنكاره عن حماية الحقوق الأساسية .

وقبل التطرق إلى القانون الحديث، من الضروري أن نضع في اعتبارنا الوضع الهش لحرية الاحتجاج والتظاهر في النظام القانوني الفرنسي، حيث لم تكن حرية الاحتجاج محمية لفترات طويلة؛ لأن التدابير الأخيرة جعلت حرية التظاهر من الهشاشة بحيث جعلت منها حرية غير مكفولة .

وتوضح المفاهيم والإرباكات المقلقة حول حرية الاحتجاج -التي ظهرت خلال المناقشات البرلمانية- في فرنسا كيف تبدو المشكلة وتعقيداتها، حيث كان الاقتراح التشريعي في يونيو ٢٠١٨ بمثابة رد فعل على أعمال العنف التي ارتكبت خلال احتجاجات ١ مايو ٢٠١٨، والتي تضمنت سلسلة من التدابير الوقائية والعقابية.

لذا اعتمد المشرعون في مبادراتهم المرتبطة بحق التظاهر على نوعين من السوابق:

السابقة الأولى: القانون الذي يسمح للسلطات الإدارية بمنع شخص ما من الذهاب إلى الاستاد الرياضي بسبب سلوكه العام أثناء الأحداث الرياضية أو بسبب مشاركته في أعمال خطيرة تهدد النظام العام، وقد تم اعتماد هذا الإجراء الاستثنائي الذي احتوى في عام ٢٠٠٦ على معايير غامضة للغاية، وأثار بذاته قضايا دستورية خطيرة^(٢).

ومع ذلك، فمن المسموح به اتخاذ تدابير استثنائية في حالة مثيري الشغب وفيما يتعلق بالمناطق المحظورة مثل الملاعب، فإن اعتماد الأساس المنطقي نفسه للمحتجين في

(٢) Pierre Barthélémy, Loi anticasseurs, L'interdiction administrative de manifester est attentatoire aux libertés ,Le Monde , le 29 janvier 2019.

الأماكن المفتوحة للجمهور العام أمر آخر؛ لأن الاعتماد على مثل هذه السابقة وتوسيع نطاقها ليشمل حرية الاحتجاج هو بمثابة تقييد صارم للحق الدستوري.

السابقة الثانية، التي اعتمد عليها النواب الفرنسيون كانت حالة الطوارئ (بموجب القانون رقم ٥٥-٣٨٥ المؤرخ ٣ أبريل ١٩٥٥ بشأن حالة الطوارئ)^(٣)، حيث يكون الإعلان عنها في حالة وجود خطر وشيك ناجم عن الانتهاكات الجسيمة للنظام العام أو في حالة الكوارث، ويترتب عليها التوسع في السلطات الإدارية وصلاحيات الشرطة، من خلال تبني تدابير تكون غير قانونية في الظروف العادية.

وبعد إعلان حالة الطوارئ بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، وتشريع ستة قوانين تمدد تطبيقها وعدلت أحكامها، يبدو أن المؤسسة التشريعية الفرنسية اعتادت على الاستثناء، وبالتالي يبقى خط الأساس يتحرك أكثر فأكثر نحو الأسفل.

وهذا السيناريو يبين كيف تم دمج الصيغ والحلول القانونية الموروثة من حالة الطوارئ بشكل تدريجي في القانون العادي، ووظف في هذه القضية للحد من حرية الاحتجاج والتظاهر؛ لذا تم التصويت على النص بأغلبية ٣٨٧ صوتاً مقابل ٩٢ صوتاً وامتناع ٧٤ عن التصويت، مما أثار توترات واسعة بين الأغلبية النيابية داخل قبة البرلمان.

وتنطلق هذه الورقة من مقولة أن المسألتين، الاجتماعية والديمقراطية، من أعقد سمات مطالب «السترات الصفراء» والتي لا يمكن تحقيقها دون مراجعة مؤسساتية في العمق الفرنسي .

كما تشير هذه الورقة إلى تنامي الفوارق الاجتماعية بين الطبقات الغنية وبقيّة الشعب، وتراكم الرسوم والضرائب التي يقع عبؤها على الطبقات المتوسطة أساساً، وتوضح كذلك اتساع الهوة بين المدن الكبرى من جهة، والمدن المتوسطة والصغيرة والقرى المنتشرة في المجتمع الفرنسي، مهددة بتشظي وانقسام البلاد إلى معسكرين متعارضين، حيث يضرب التفاوت المتنامي بينهما بمفهوم المساواة - الذي قامت ولا زالت تقوم عليه الجمهورية الخامسة - عرض الحائط في فرنسا والمراكز الحضرية وكبريات المدن وفرنسا الهوامش والأطراف .

Loi n° 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence, Le texte de la loi est sur ; (٣)
<https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000695350>

إن التشدد السياسي من قبل الرئاسة الفرنسية يرجع من جهة إلى اعتقادها بأن رؤيتها سليمة، وأن ما يحدث لا يعدو أن يكون حركة احتجاجية عادية سرعان ما ستضمحل وتتوقف، ومن جهة أخرى إلى بناء سياسة إصلاحية تركز على نقد الأسلاف لتردهم عن مواصلة مسيرة الإصلاحات تحت وطأة الضغط الشعبي، إلا أن تشدد ماكرون وحكومته أنشأ تشدداً مضاداً كردة فعل من خلال اتساع دائرة المطالب وزيادة شدتها.

وتتكون الورقة من خلال تحليل للقرار القضائي الدستوري الصادر في فرنسا من خلال أجزاء، حيث تناقش الفقرة الأولى الحق في الاحتجاج والتظاهر كإطار نظري وكمقدمة لتحليل القرار القضائي، بينما تتعرض الفقرة الثانية لحركة السترات الصفراء وأساس إنشائها وأهدافها، ثم تقوم الفقرة الثالثة بتحليل حركة الاحتجاج بين الحماية القانونية من جهة، والقضاء الدستوري في فرنسا من جهة أخرى، وتتطرق الفقرة الرابعة إلى القيود التشريعية وإبرازها لملامح تعزيز السلطة أثناء فترة الاحتجاجات، ومواطن الغموض في قرار المجلس الدستوري الفرنسي فيما يتعلق بحق الاحتجاج من جانب آخر.

هدف المقال :

يهدف إلى تحليل ومناقشة حركة السترات الصفراء كتنظيم احتجاجي له مطالب دستورية ترتبط بالدرجة الأساس بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في حياة كريمة تحت ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة، كما ناقش ضمن تضاعيف هذا المقال تأثير الفكر الأيديولوجي المبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكون الاقتصادي للبرالية الكلاسيكية وهي ما يعرف بالنيوليبرالية (Neoliberalism) من خلال مطالبة حركة السترات الصفراء بضرورة إعادة تعريف القيم الليبرالية في إطار التساؤلات المطروحة عقب أزمة التظاهرات في العاصمة باريس، وقيام هذه الحركة بنشاطها الاحتجاجي.

الفقرة الأولى : الحق في الاحتجاج والتظاهر .. إطار نظري

يعتبر الحق في الاحتجاج من أهم الحقوق، نظراً لحقيقة أن الكثير من متغيرات العالم قد تأثرت نتيجة الحركات الاجتماعية، فمن المهم أن ندرك أن جوهر هذا الحق

كان أداة لحماية الحقوق؛ لذلك يجب أن نفهم مميزاته، من أجل أن نكون قادرين على معرفة السبب الصحيح من الناحية الأخلاقية للدفاع عنه.

الحق في الاحتجاج ليس حقاً صريحاً في نظام قانوني معين، ومع ذلك يمكننا أن نجد ذلك ضمنياً في النظام العالمي لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن الحق في الاحتجاج هو الملجأ الأخير الذي يمكننا اللجوء إليه من أجل حماية حرياتنا وتعزيز المساواة في مجتمعاتنا ونظامنا القانوني^(٤).

ويرتبط الاحتجاج الاجتماعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لأنه يسمح بالتداول والتوافق الاجتماعي، علاوة على ذلك، تُلزم مؤسسات الدولة بإصلاح أو ملاحظة أخطائها من أجل التكيف مع احتياجات المجتمع؛ لذا نجد أن بعض الحالات المهمة، في السنوات الأخيرة، مؤشّر على الأحداث الدولية الكبيرة التي وقعت مثل ما يسمى بثورات الربيع العربي وآخرها ما شهدته الجزائر والسودان والعراق ولبنان، أو الاحتجاجات الضخمة ضد السياسات والأفكار الليبرالية في أمريكا الجنوبية^(٥).

علاوة على ذلك، فإن الاحتجاج هو آلية خارجة عن طرق القانون المعهودة تعمل كمصدر أخير وتساعد على التفكير في عدم قدرة فروع الحكومة على تقديم إجابات بشأن مطالبات العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ويمكننا أن نستنبط الحق في الاحتجاج ضمنياً مما ورد في العديد من مؤلفات الكتاب كجيريمي والدرون عندما يشير إلى الحق في المشاركة باسم «حق الحقوق» «right of rights»^(٦)، أو توماس بوج، «كمعايير أخلاقية» moral norms^(٧)، أو جيراردو ساوري سواريز بوصفه «حق الدفاع عن حقوق الإنسان»^(٨)، كما قد نجده

(٤) علي هادي الشكرابي وأركان عباس حمزة الخفاجي، دور القضاء في حماية الحق في حرية التظاهر السلمي (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة السابعة، ٢٠١٥، ص ٨-٤٩.

(٥) Roberto Gargarella, Latin American constitutionalism 1810-2010: The engine room of the constitution, New York, Oxford University Press, 2013, p.190. . in Spanish

(٦) Jeremy Waldron, Law and Disagreement, New York, Oxford University Press, 1994, Chapter XI.

(٧) Thomas Pogge, World Poverty and Human Rights, 2^{ed}, Polity Press, p.5 .

(٨) Gerardo Sauri Suarez, Right to defend human rights, Mexico, FLACSO, 2014 . in Spanish

أيضاً في فكر روبرتو جارجاريليا في مفهوم «الحق في مقاومة القانون» أيضاً^(٩).

فالحق في الاحتجاج هو الحق الأول، بشرط أن يكون «مقدمة للمطالبة باسترداد الحقوق الأخرى»^(١٠)، وكما يذكر «د. روبرتو جارجاريليا» (من جامعة توركوواتو دي تيلا، الأرجنتين) «إن الحق في الاحتجاج ليس مجرد حق آخر، بل له أهمية خاصة داخل النظام الدستوري: إنه حق يساعدنا في الحفاظ على الحقوق المتبقية ومن دون هذا الحق في الاحتجاج، تتعرض جميع الحقوق الأخرى للتهديد»؛ لذلك من المنطقي تعيين الحق في الاحتجاج باعتباره «أول الحقوق»^(١١).

إن الحق في الاحتجاج له ما يبرر شرعيته والتي ترتبط وتدور حول انتهاكات الحقوق الدستورية، أو عدم وجود تمثيل مناسب من قبل المتظاهرين أو المحتجين .

(أ) الحقوق الدستورية:

عندما تدور الاحتجاجات حول مطالبات بالحقوق الدستورية -الحقوق الاجتماعية عموماً- التي تعد واجبات إيجابية على الدولة، فإن الدولة إذا لم تفِ بهذه الواجبات الإيجابية، فستقوض كرامة الإنسان، ومن ثم هناك ما يبرر الاحتجاجات للمطالبة بالحقوق الدستورية التي تنتهكها الدولة بسبب إجراءاتها (مثل تخفيضات الميزانية والإنفاق) أو تعديلات هيكلية (مثل خصخصة القطاعات العامة)؛ لذا تكون ردة الفعل شرعية من خلال الحق في الاحتجاج^(١٢).

(ب) غياب التمثيل أو الصوت:

أمست اليوم حرية الاحتجاج والتظاهر السلمي من الحقوق والحريات العامة ذات الشأن البالغ والمؤثرة على صعيد الأفراد والمجتمعات، فقد أضحت مَرِيَّةً ممكنة بفضل

Roberto Gargarella, The right to resist law, Buenos Aires, Miño and Davila , 2005. . in Spanish. (٩)

Roberto Gargarella ,The right to protest: The first right, Buenos Aires, ADHOC, 2007, p.19. (١٠)
in Spanish.

Gargarella, Roberto, "The right to protest: violence cannot be the excuse to question a fundamental freedom," El País, May 21, 2014. in Spanish. (١١)

https://elpais.com/elpais/2014/05/16/opinion/1400247748_666298.html

Gargarella, Latin American constitutionalism 1810-2010 ..., cit., p.192. . in Spanish. (١٢)

ما حدث بسببها من تغيير تاريخي وسياسي في جملة من الأنظمة السياسية المقارنة لتشمل الدول العربية، وتكمن الأهمية في هذه الحرية بكونها من أهم مخرجات التنفيس عن الأفكار والمعتقدات السياسية وغير السياسية، بل لها دور كبير في تفعيل ونجاعة دور الشعوب والمجتمعات في المشاركة السياسية، كما تُعد أيضاً من طرق وآليات الضغط الشعبي التي تمارسها الشعوب على القابضين على السلطة من أجل حثهم ودفعهم على اتخاذ القرارات التي يريدونها.

في البلدان التي تعاني بعض المجتمعات فيها من عدم وجود صوت يمثلها، فإن الحق في الاحتجاج أو التظاهر مشروع وله ما يبرره، لأنه يصبح الطريقة الوحيدة لإيصال أفكار وتطلعات ومعاونة الفئات المحرومة، وبالتالي -من خلال الاحتجاج- تصبح المطالب الاجتماعية جزءاً من المداولات الجماعية والرأي العام المطروح^(١٣)؛ لذا نجد في الأنظمة الديمقراطية صعوبة أو استحالة إسكات الأصوات المعارضة، بل على العكس يكون في مقابل ذلك تشجيع لبروزها وتعددتها ضمن الإطار الديمقراطي^(١٤)، كما تبرز العلاقة بين القانون الجنائي والحق في الاحتجاج بصورة دقيقة للغاية، حيث لا يمكن للقانون الجنائي أن يبرر استخدام الوسائل القسرية التي تتضمن الإكراه أثناء الاحتجاج أو التظاهر؛ لأن مؤسسات الدولة آنذاك سوف تفتقر إلى الشرعية والمبررات القانونية لعدم تلبية المطالبات بالعدالة وحقوق الإنسان^(١٥).

والطريقة الوحيدة التي يمكن أن يُسوغ للقانون الجنائي الحق في التصرف بها هي عندما تؤثر الاحتجاجات على السلامة البدنية للآخرين، وتدمير الممتلكات العامة أو الخاصة.

وفقاً لوجهة نظر «رونالد دوركين» (الفيلسوف والباحث في القانون الدستوري الأمريكي) فإن الحق في الاحتجاج سوف يتعارض مع مفاهيم أخرى كالمصلحة أو الصالح العام؛ نظراً لحقيقة أن الحق في الاحتجاج يستلزم حماية الحقوق الأخرى

Gargarella, , cit., (١٣)

Imer B. Flores, "The Problem of Democracy in the Context of Polarization", en Cudd, Ann E. y Scholz, Sally (Eds.), Philosophical Perspectives on Democracy in the 21st Century, Berlin, Springer, 2014, p. 105. (١٤)

Gargarella, Latin American constitutionalism, cit., p.192. (١٥)

-الحقوق الاجتماعية والحقوق السياسية- المرتبطة بمبادئ مثل الكرامة والمساواة والحرية^(١٦).

الفقرة الثانية : التعريف بحركة السترات الصفراء

ويطلق عليها بالفرنسية (Mouvement des gilets jaunes) وهي حركة احتجاجات شعبية^(١٧)، أو قاعدة شعبية^(١٨)، أو حركة سياسية ثورية^(١٩)، غايتها من أول الأمر المطالبة بالعدالة الاقتصادية^(٢٠)، التي بدأت في فرنسا في أكتوبر ٢٠١٨، بعد طرح دعوة للتظاهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي نشرت في مايو، وجذبت ما يقرب من مليون مؤيد لها، ثم بدأت المظاهرات الجماهيرية في ١٧ نوفمبر^(٢١).

وقد كانت الدوافع من وراء هذه الحركة في بادئ الأمر ارتفاع أسعار الوقود وزيادة تكلفة المعيشة؛ إذ تدعي أن العبء غير المناسب للإصلاحات الضريبية للحكومة الفرنسية كان يقع على عاتق الطبقة العاملة والمتوسطة^(٢٢)، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية^(٢٣).

(١٦) Ronald Dworkin, "The Majoritarian Premise and Constitutionalism" in Christiano, Thomas, ed., *Philosophy and Democracy: An Anthology*, 1st ed., New York, Oxford University Press, 2003, pp 241-243.

(١٧) Fareed Zakaria, "The new dividing line in Western politics", *washington post*, December 13, 2018.

(١٨) Adam Nossiter, "Tear Gas and Water Cannons in Paris as Grass-Roots Protest Takes Aim at Macron", *The New York Times*, Nov. 24, 2018.

(١٩) Holly Ellyatt, "Yellow vests, blue vests and red scarves - Here's why the French are protesting", *EUROPE NEWS, CNBC News*, FEB 1 2019.

(٢٠) SAMUEL PETREQUIN, "Yellow vest protesters still block French traffic circles", *ap news*, December 16, 2018.

(٢١) Priscillia Ludosky, "une Martiniquaise derrière les gilets jaunes", *France-Antilles*, 20 November 2017.

(٢٢) Aline Leclerc, "Gilets jaunes , anatomie d'une journée de colère", *Le mouvement né sur les réseaux sociaux illustre le mécontentement d'une France rurale et périurbaine qui s'estime abandonnée par l'Etat*, *Le monde*, le 16 novembre 2018.

(٢٣) Alexis Spire, "Les classes populaires et l'injustice fiscale", *Aux sources de la colère contre l'impôt*, *monde diplomatique*, fr, Décembre 2018, p.1 et 22.

كانت مطالبات المتظاهرين بخفض الضرائب على الوقود، وإعادة فرض ضريبة التضامن على الثروة (solidarity tax on wealth)^(٢٤)، وزيادة الحد الأدنى للأجور بادئ الأمر، لتصل إلى حد المطالبة باستقالة الرئيس إيمانويل ماكرون وحكومة فيليب الثانية.

كما تضمنت الاحتجاجات مظاهرات وإغلاق الطرق ومستودعات الوقود، وتطورت بعضها لاحقاً إلى أعمال شغب كبيرة^(٢٥)، وصفت بأنها الأكثر عنفاً منذ مايو ١٩٦٨^(٢٦)، حيث ردت الشرطة الفرنسية على هذه التظاهرات، على نحو أدى إلى حوادث متعددة من الخسائر بين الطرفين، مما أدى إلى انتقادها من قبل وسائل الإعلام الدولية^(٢٧).

ووفقاً لما تقدم تعتبر احتجاجات «السترات الصفراء» واقعة متميزة في تاريخ فرنسا السياسي، فهذه الحركة الاحتجاجية انبثقت من خلال حملات على شبكات التواصل الاجتماعي، وسرعان ما لقيت لها موطناً قدم خارج العالم الافتراضي، وهذه الحركة غير مؤطرة، لا من تيارات سياسية أو مهنية أو نقابية، وليس لها زعماء، كما أنها تشكل تجمعاً غير متجانس لا اجتماعياً ولا سياسياً ولا عمرياً، فهي تعتبر بحق أول حركة في فرنسا لا تتضمن مطالب فئوية.

(٢٤) ضريبة التضامن على الثروة المعروفة اختصاراً بـ (ISF) ضريبة ثروات سنوية مباشرة على أولئك الذين لديهم أصول في فرنسا تزيد قيمتها على ١,٣٠٠,٠٠٠ يورو وكانت واحدة من تدابير برنامج الحزب الاشتراكي لعام ١٩٨١، وتم إلغاؤها عام ١٩٨٦ من قبل حكومة جاك شيراك اليمينية، لكن أعيد فرضها عام ١٩٨٨ في سبتمبر ٢٠١٧، قررت الحكومة الفرنسية إلغاء ISF واستبدال الضريبة على العقارات بها اعتباراً من ٢٠١٨، يدعي معارضو هذه الضريبة أنها تطرد الأثرياء من البلاد، مما يؤدي إلى خسائر مالية، حيث قدّرت تقارير صادرة في فرنسا أن ٨٤٣ شخصاً غادروا فرنسا في عام ٢٠٠٦ بسبب هذه الضريبة، مما أدى إلى خسارة صافية بلغت ٢,٨ مليار يورو.

French wealth tax explained in full, The Connexion french news and views Sat 15 May 2010.

<http://www.connexionfrance.com/Archive/French-wealth-tax-explained-in-full>

JAKE CIGAINERO, Who Are France's Yellow Vest Protesters, And What Do They Want? (٢٥) NPR news, December 3, 2018.

Emmanuel Fansten, Willy Le Devin et Ismaël Halissat, Paris : émeutes inédites depuis 1968, (٢٦) liberation, france, 2 décembre 2018 .

Ross Domoney, My hand was hanging from my wrist: gilets jaunes protesters mutilated (٢٧) by police weapons, The Guardian UK, 7 Mar 2019.

ولا مجال للشك في إن ما تواجهه الجمهورية الخامسة من تحديات - رغم غموض وضبابية بعض جوانب الحركة الاحتجاجية - يشكّل أيضاً في الوقت نفسه لحظة تاريخية تتسم بسمّة ديمقراطية؛ لأنها تتضمن فكرة أخذ زمام المبادرة والتعبير عن الفكر السيادي (سيادة الشعب) من قبل المواطنين بما يختزله مفهوم الديمقراطية كإرادة للشعب .

ومن ثم يعيد الحق في الحق في الاحتجاج حقاً مميزاً؛ لأن الدراسات الحديثة في القانون العام المقارن كشفت^(٢٨) عن خطاب قوي يبرز أهمية هذا الحق والقيود التي تؤثر على ممارسته بشكل ملموس .

ففي حين تتم الإشادة بهذا الحق لأنه يشكل حجر الأساس في أي نظام «ديمقراطي فعال»^(٢٩)، إلا أنه يكون مصحوباً أحياناً بقيود شديدة - في الوقت نفسه - بسبب تهديده للنظام العام الذي يتعرض له .

كذلك تعتبر حرية الاحتجاج حرية أساسية، من خلال النظر إلى أنها «أحد شروط الديمقراطية»، لكن وفق ما عبر عنه «نوربرتو بوبيو» (فيلسوف القانون والعلوم السياسية الإيطالي) يُخشى أيضاً في ضوء طبيعة هذا الحق ما قد يتضمنه من تخريب متأصل؛ ولذا يجب أن يكون مقيداً؛ لأن شرعة الحقوق (Bill of Rights) «ليست معاهدة انتحارية»^(٣٠) على حد وصفه .

وقد ظهر هذا التناقض والخلافات التي تلحق بتفسير الحق في الاحتجاج خلال الأشهر القليلة الماضية في فرنسا، واشتدت حدتها مع ظهور حركة السترات الصفراء .

ومن ناحية أخرى، فقد عبر البعض عن احتجاجات حركة السترات الصفراء، والتي بدأت في نوفمبر ٢٠١٨^(٣١)، بأنها «إيقاظ للديمقراطية الفرنسية»^(٣٢)، لذلك تمت

Anne Peters & Isabelle Ley, The Freedom of Peaceful Assembly in Europe,Beitrag Zum (٢٨) Auslandischen Und Vergleichenden Offentlichen Recht (Book 35), (June 16, 2016),pp.352.

Nina Belyaeva & others ,Guidelines on Freedom of Peaceful Assembly, Second edition,the (٢٩) OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR),2010, pp.161.

337 U.S. 1 (69 S.Ct. 894, 93 L.Ed. 1131) TERMINIELLO v. CITY OF CHICAGO. No. 272. (٣٠) Argued: Feb. 1, 1949. Decided: May 16, 1949. <https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/337/1#fn1>

Kim Willsher ,Gilets jaunes> protesters threaten to bring France to a standstill, the guardian, (٣١) UK,16 Nov 2018.

Natacha Polony,Les gilets jaunes ou l'histoire en marche, 07/01/2019. (٣٢) <https://www.marianne.net/debattons/editos/les-gilets-jaunes-ou-l-histoire-en-marche>

الإشادة بالاحتجاجات التي نظمتها الحركة كل يوم سبت كإشارة لحركة تصاعدية عفوية^(٣٣) تجسدت في الشوارع لمحاربة التفاوت الاقتصادي.

من ناحية أخرى، ندد المسؤولون بالحركة وتجاوزاتها التي أدت إلى مشاهد عنف سيئة السمعة في باريس ومدن أخرى^(٣٤)، وهكذا نوقشت مقترحات جذرية لتقييد الحق في الاحتجاج بشدة.

وبالإضافة إلى التوترات الهيكلية الملازمة للحق في الاحتجاج، فقد أسهمت التوترات السياقية أيضاً في تقييد هذه الحرية، على أساس أنها «بقايا» لما يسمى بحالة الطوارئ، التي انتهت رسمياً في أكتوبر ٢٠١٧، ولكن تم دمج تدابيرها^(٣٥) - إلى حد كبير - في قانون عادي صدر عن البرلمان.

فكل من القانون الذي سنه البرلمان في مارس ٢٠١٩^(٣٦)، وقرار المجلس الدستوري حول دستورية الاحتجاج^(٣٧) يتميزان بالفعل بأنهما ما يمكن وصفه بروح حالة الطوارئ^(٣٨)؛ لأن أول حالة طوارئ شهدتها فرنسا على مستوى البلاد كانت منذ عام ١٩٦١.

(٣٣) Serge Halimi, Daring to straighten up, to stand up', Forgotten France rises up, le monde diplomatique, January 2019.

(٣٤) John Lichfield, Never before have I seen blind anger like this on the streets of Paris, the guardian, UK, 3 Dec 2018.

(٣٥) Jean-Baptiste Jacquin et Julia Pascual, Deux ans après, la fin de l'état d'urgence, Le 1er novembre à minuit, l'état d'urgence déclenché au soir du 13-Novembre, ne sera plus en vigueur. En dépit des atteintes aux droits qu'il engendre et des doutes sur son efficacité, il est partiellement transposé dans le droit commun, le monde.fr, 31 octobre 2017.

(٣٦) قانون لتعزيز وضممان الحفاظ على النظام العام أثناء المظاهرات: القانون رقم ٢٩٠-٢٠١٩ المؤرخ ١٠ أبريل ٢٠١٩ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٠٠٨٦ المؤرخ ١١ أبريل ٢٠١٩.

Loi visant à renforcer et garantir le maintien de l'ordre public lors des manifestations : Loi n° 2019-290 du 10 avril 2019 parue au JO n° 0086 du 11 avril 2019.

(٣٧) قرار المجلس الدستوري رقم ٢٠١٩-٧٨٠ DC المؤرخ ٤ أبريل ٢٠١٩ والذي توافق جزئياً مع ما سبق. Décision du Conseil constitutionnel n° 2019-780 DC du 4 avril 2019

(٣٨) Angélique Chrisafis, France under first nationwide state of emergency since 1961, the guardian, UK, 16 Nov 2015.

الفقرة الثالثة : حركة الاحتجاج بين الحماية القانونية والقضاء الدستوري في فرنسا

في قراره رقم ٧٨٠-٢٠١٩ DC المؤرخ ٤ أبريل ٢٠١٩ أقر المجلس الدستوري الفرنسي أن حكم القانون الذي يقيد الحق في الاحتجاج، يسمح للسلطات الإدارية بمنع شخص ما من الاحتجاج في غياب أي إدانة قضائية يشكل عملاً غير دستوري.

وفي سياق منفرد لحركة السترات الصفراء، كان هذا القرار مترقباً على نطاق واسع حيث يمكن قراءته بأنه تدخل من المجلس الدستوري في أوقات الاضطرابات، لمنع الفروع السياسية من التعدي على حرية أساسية، ومع ذلك فإن الأساس المنطقي للقرار، وكذلك أجزاء أخرى منه تؤدي إلى رؤية مختلفة تماماً.

وفي ظل سيناريو التآكل التدريجي للحرية بذريعة الأمن، والتي تفاقمت منذ حالة الطوارئ في أعقاب الهجمات الإرهابية عام ٢٠١٥، فإن كلاً من القانون وقرار المجلس الدستوري يحملان بالفعل إشارات لحالة الطوارئ، ويكشفان عن تراجع لا يمكن إنكاره لحماية الحقوق الأساسية.

وقبل التطرق إلى القانون الحديث، من الضروري أن نأخذ في حسابنا الوضع الهش لحرية الاحتجاج والتظاهر في النظام القانوني الفرنسي، لففترة طويلة لم تكن حرية الاحتجاج محمية.

ولا ينطبق القانون الشهير بخصوص حرية التجمع أو حرية الاجتماع الصادر عام ١٨٨١^(٣٩)، على الحرية في الاحتجاجات بالشوارع، بل على العكس تماماً، فقد منع هذا القانون صراحة الاحتجاجات في الشوارع.

وهكذا فإن حرية التظاهر والاحتجاج تم تصويرها بشكل عام على أنها شيء يمكن التسامح فيه، وليس حقاً قانونياً فعلياً، حيث أعلن ذلك «جورج كليمنصو» وهو رجل دولة فرنسي ورئيس الحكومة إبان الحرب العالمية الأولى بقوله: «لست متأكداً من وجود حق الاحتجاج، لكنني متأكد من أنه قد يكون هناك تسامح مع الاحتجاج»^(٤٠)، يتضح من

Grandes lois de la République, Loi du 30 juin 1881 sur la liberté de reunion. (٣٩)

Michel WINOCK, Clemenceau, Place des éditeurs, Perrin, 2017, pp. 573. (٤٠)

ذلك أنه يعتبر حرية الاحتجاج بشكل عام ميزة يمكن التسامح معها، وليست حقاً قانونياً فعلياً^(٤١).

وقد تم وضع النظام القانوني للحق في التظاهر والاحتجاج بموجب المرسوم بقانون الصادر عام ١٩٣٥^(٤٢)، الذي تم دمج أحكامه ضمن قانون الأمن الداخلي الذي ما زال ساري المفعول.

وأضحى المبدأ الأساس هو أنه يجب إعلان الاحتجاجات في المدينة بشكل مسبق، ويمكن حظرها إذا رأت السلطات أن الاحتجاج قد يتسبب في اضطراب عام.

وقد حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم أن خففت المحاكم الفرنسية عموماً من فرض قيود على حرية الاحتجاج التي لم يكن من الممكن اعتبارها قانونية بالنسبة للحريات الأخرى، وتم قبول حظر بعض الاحتجاجات على سبيل المثال دون النظر فيما إذا كانت هناك بدائل أقل تقييداً.

ومع ذلك فقد أقر المجلس الدستوري الفرنسي (Conseil Constitutionnel) عام ١٩٩٥ القيمة الدستورية «لحق التعبير الجماعي عن الأفكار والآراء» التي تجسدها حرية الاحتجاج والتظاهر^(٤٣).

كما أقر مجلس الدولة (أعلى محكمة إدارية في فرنسا)، بأن حرية الاحتجاج والتظاهر حرية أساسية^(٤٤)، على الرغم من أن سوابق مجلس الدولة القضائية لا تزال تظهر وضعه الهش في الممارسة العملية.

كما قام البرلمان الفرنسي خلال حالة الطوارئ التي أعلن عنها في عام ٢٠١٥ عقب الهجمات الإرهابية في فرنسا بتعديل نظام حالة الطوارئ مرتين لتقييد الحق في الاحتجاج.

Idris Fassassi, France: The Yellow Vests, the Right to Protest and the Conseil Constitutionnel, constitutionnet, 14 May 2019. (٤١)

<http://constitutionnet.org/news/france-yellow-vests-right-protest-and-conseil-constitutionnel>
Code de la sécurité intérieure - Article L211-1. (٤٢)

Le Conseil constitutionnel, Décision n° 94-352 DC du 18 janvier 1995, Loi d'orientation et de programmation relative à la sécurité. (٤٣)

Conseil d'État, Juge des référés, 05/01/2007, 300311, vendredi 5 janvier 2007. (٤٤)

وفي عام ٢٠١٦ سمح البرلمان^(٤٥) للسلطات بحظر الاحتجاجات بذريعة أنها لا تملك الوسائل اللازمة لضمان الأمن.

وفي عام ٢٠١٧ تم إلغاء هذا القرار من قبل المجلس الدستوري^(٤٦) (قرار رقم ٢٠١٧-٦٣٥ QPC المؤرخ ٩ يونيو ٢٠١٧)، الذي أرسى حكماً^(٤٧) يسمح للسلطات بحظر أي شخص تتوافر أسباب جدية للاعتقاد بأن سلوكه يمثل تهديداً للأمن والنظام من دخول مناطق معينة.

ولا شك أن هذه التدابير التي تقتصر على حالة الطوارئ، أضفت على حرية التظاهر قدراً من الهشاشة جعلت منها حرية غير مكفولة.

الفقرة الرابعة : القيود التشريعية كلامح لتعزيز السلطة أثناء الاحتجاجات وغموض قرار المجلس الدستوري الفرنسي

أولاً - القيود التشريعية :

اقترح النواب الفرنسيون مبادرة تشريعية في يونيو ٢٠١٨ وقانوناً يقيد الحق في الاحتجاج^(٤٨)، وأوضحوا أن المادة ٧ من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩ «تحمي الحق في التجمع السلمي».

حيث إن هذا النص لا يحمي حق التظاهر، ويركز بدلاً من ذلك على الإجراءات الجنائية، وكان من المحتمل أن يرغب النواب في الإشارة إلى المادة السابعة^(٤٩) من إعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٩٣، والتي تتناول الحق في الاحتجاج، لكن بالمجمل ليس لهذا الحق أي مكانة في القانون الفرنسي.

Loi n° 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence. - Article 8. (٤٥)

Le Conseil constitutionnel, Décision n° 2017-635 QPC du 9 juin 2017, M. Émile L. [Interdiction de séjour dans le cadre de l'état d'urgence]. (٤٦)

Loi n° 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence. - Article 5. (٤٧)

French Senate, N° 575 ,SÉNAT,SESSION ORDINAIRE DE 2017-2018,Enregistré à la Présidence du Sénat le 14 juin 2018 ,PROPOSITION DE LOI visant à prévenir les violences lors des manifestations et à sanctionner leurs auteurs. (٤٨)

Constitution du 24 juin 1793 ,Décret du 21 septembre 1792,Article (7) Le droit de manifester sa pensée et ses opinions, soit parla voie de la presse, soit de toute autre manière, le droit de s'assembler paisiblement, le libre exercice des cultes, ne peuvent être interdits. - La nécessité d'annoncer ces droits suppose ou la présence ou le souvenir récent du despotisme. (٤٩)

لذا توضح هذه المفاهيم الخاطئة والارتباكات المقلقة حول حرية الاحتجاج التي ظهرت خلال المناقشات البرلمانية كيف تبدو المشكلة وتعقيداتها، إذ كان الاقتراح التشريعي في يونيو ٢٠١٨^(٥٠) بمثابة رد فعل على أعمال العنف التي ارتكبت خلال احتجاجات ١ مايو ٢٠١٨، والتي تضمنت سلسلة من التدابير الوقائية والعقابية.

حيث سمحت المادة الثانية للسلطات الإدارية - وليس للقاضي - «بمنع أي شخص من الاحتجاج كلما كانت مشاركته في الاحتجاج تشكل خطراً على النظام العام».

وأخيراً في أكتوبر ٢٠١٨ صوت بالمصادقة على المقترح من قبل مجلس الشيوخ^(٥١) قبل بدء حركة السترات الصفراء، من خلال السماح للسلطات بحظر شخص ما من الاحتجاج «عندما تكون هناك أسباب جدية للاعتقاد بأن سلوكه يشكل تهديداً خطيراً على النظام العام، عند ارتكابه مخالفات معينة أو انتمائه إلى مجموعة أو على اتصاله بأفراد يحرضون على ارتكاب هذه الأفعال».

فالقانون الفرنسي منح السلطة الإدارية حق منع الأشخاص من الاحتجاج، نتيجة للإدانة ببعض المخالفات، وهنا تكمن نقطة الحداثة والابتكار الجديد من خلال ما يلي :

أولاً - حقيقة أن السلطات الإدارية سيكون لها هذه الصلاحية، كتدبير وقائي.

ثانياً - حقيقة أن المعايير التي تم طرحها لمنع التظاهر كانت غامضة للغاية.

وبخصوص هذا النص لنا أن نطرح تساؤل مفاده، ماذا يعني الانتماء إلى جماعة ما تتبنى ممارسة أفكار احتجاجية رافضة لنظام سياسي معين أو أن يكون على اتصال بأفراد يحرضون على ارتكاب مثل هذه الأفعال؟

Le défilé du 1er mai à Paris marqué par des violences : le fil des événements, R.L., Z.L. et (٥٠) A.S avec AFP | 01 mai 2018.

<http://www.leparisien.fr/economie/suivez-en-direct-les-manifestations-du-1er-mai-01-05-2018-7691868.php>

(٥١) مجلس الشيوخ الفرنسي، الدورة العادية ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨، القانون المقترح لمنع العنف أثناء المظاهرات ومعاقبة مرتكبيها.

N° 9, SÉNAT, SESSION ORDINAIRE DE 2018-2019, 23 octobre 2018, PROPOSITION DE LOI visant à prévenir les violences lors des manifestations et à sanctionner leurs auteurs .

فإنه لم يتم التصويت على هذا النص من قبل الجمعية الوطنية؛ لأن هذا الاقتراح لم يُطرح إلا في بداية يناير ٢٠١٩، بعد أعمال العنف التي وقعت خلال احتجاجات السترات الصفراء، كما أعلن رئيس الوزراء إدوارد فيليب^(٥٢) أن «مثيري الشغب لن يكون لهم الكلمة الأخيرة»، ودعا إلى سن «قانون أكثر صرامة»، مستوحى من التشريعات التي تستهدف مثيري الشغب لكرة القدم أثناء مباريات كرة القدم، والاعتماد على الاقتراح الذي صوت عليه مجلس الشيوخ في أكتوبر ٢٠١٨.

وقد أيد رئيس الوزراء أحد أعضاء البرلمان (برونو ريتايو) بقوله: إنه «يجب كسر أولئك الذين يكسرون (مثيري الشغب)» وطلب من الرئيس إيمانويل ماكرون التعامل بحزم أكبر ضد ما أسماه بالبلطجية^(٥٣)، مذكراً بالكلمات الشهيرة لوزير الداخلية الفرنسي السابق «شارل باسكوا» عن «إرهاب الإرهابيين» «TERRORISER LES TERRORISTES»^(٥٤)، وكانت الرسالة تعني أن الاستجابة القوية ضرورية، وأن السلطات بحاجة إلى استعراض عضلاتها.

وعندما بدأت الجمعية الوطنية مناقشة النص الذي صوت عليه مجلس الشيوخ في أواخر يناير^(٥٥)، كشفت النقاشات عن غموض وتشويش مقلق تجاه هذا الحق، وهكذا كما قال أحد أعضاء البرلمان^(٥٦) إنه كان «مخطئاً بشأن الوضع الدستوري للحق في الاحتجاج من خلال إنه ليس حقاً مطلقاً ويمكن تقييده لحماية النظام العام».

(٥٢) Flore Thomasset, Edouard Philippe annonce une «loi nouvelle» contre les « casseurs», Après de nouvelles violences lors de « l'acte VIII » des « gilets jaunes », le premier ministre a annoncé lundi 7 janvier une « loi nouvelle » durcissant les sanctions contre les présumés « casseurs » en manifestation, la croix, le 07/01/2019.

(٥٣) Il faut casser les casseurs » selon Bruno Retailleau

Au micro de « Sénat 360 », Bruno Retailleau, président du groupe (LR) au Sénat, demande à Emmanuel Macron de s'exprimer devant les Français. Il souhaite également la plus grande fermeté contre les casseurs. Par Public Sénat, LUNDI 03 DÉCEMBRE 2018.

(٥٤) «TERRORISER LES TERRORISTES»: QUAND CHARLES PASQUA EXPLIQUAIT SA FORMULE À LCP

29/06/2015, ASSEMBLÉE NATIONALE.

(٥٥) Proposition de loi, adoptée par le Sénat, visant à prévenir les violences lors des manifestations et à sanctionner leurs auteurs, n° 1352, déposé(e) le vendredi 26 octobre 2018, ASSEMBLÉE NATIONALE, 1ère lecture à l'Assemblée nationale 15ème législature.

(٥٦) Assemblée nationale XVème législature, Session ordinaire de 2018-2019, Compte rendu intégral, Première séance du mercredi 30 janvier 2019.

وعند هذه الجزئية فإن الأمر المقلق هو دلالة التبريرات التي تم طرحها من النواب وبالتالي شرعوا بحزمة من التدابير الاستثنائية كالسماح للسلطات الإدارية بمنع شخص ما من المشاركة في الاحتجاج؛ لأنه وإن مكن ذلك بدءاً تقييد معظم الحقوق الدستورية، مثل حرية التعبير أو حرية الاحتجاج لكن ذلك لا يجرمها من علويتها أو قيمتها الدستورية التي قد تبدو للوهلة الأولى محدودة.

حيث اعتمدوا في تشريعهم هذا على نوعين من السوابق:

السابقة الأولى: القانون الذي يسمح للسلطات الإدارية بمنع شخص ما من الذهاب إلى الاستاد الرياضي عندما يكون المنع بسبب سلوكه العام أثناء الأحداث الرياضية، أو بسبب مشاركته في أعمال خطيرة تهدد النظام العام^(٥٧)، وتم اعتماد هذا الإجراء الاستثنائي الذي بني في عام ٢٠٠٦ على معايير غامضة للغاية، وأثار بذاته قضايا دستورية خطيرة^(٥٨).

ومع ذلك، فمن المسموح به اتخاذ تدابير استثنائية في حالة مثيري الشغب، وفيما يتعلق بالمناطق المحظورة مثل الملاعب، فإن اعتماد الأساس المنطقي نفسه للمحتجين في الأماكن المفتوحة للجمهور العام أمر آخر؛ لأن الاعتماد على مثل هذه السابقة وتوسيع نطاقها ليشمل حرية الاحتجاج هو بمثابة تقييد صارم للحق الدستوري.

السابقة الثانية التي اعتمد عليها النواب الفرنسيون كانت حالة الطوارئ (بموجب القانون رقم ٥٥-٣٨٥ المؤرخ ٣ أبريل ١٩٥٥ بشأن حالة الطوارئ)^(٥٩)، حيث كان الإعلان عنها في حالة وجود خطر وشيك ناجم عن الانتهاكات الجسيمة للنظام العام أو في حالة الكوارث، ويطرأ عليها التوسع في السلطات الإدارية وصلاحيات الشرطة، من خلال تبني تدابير تكون غير قانونية في الظروف العادية.

وبعد إعلان حالة الطوارئ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، وتشريع ستة قوانين تمدد تطبيقها وتعديل أحكامها، يبدو أن المؤسسة التشريعية الفرنسية اعتادت على الاستثناء، وبالتالي يبقى خط الأساس يتحرك أكثر فأكثر نحو الأسفل.

Code du sport - Article L332-16. (٥٧)

Pierre Barthélémy, Loi anticasseurs, L'interdiction administrative de manifester est attentatoire aux libertés, le monde, fr, 29 janvier 2019. (٥٨)

Loi n° 55-385 du 3 avril 1955 relative à l'état d'urgence. (٥٩)

لذلك تم اعتماد الحظر الإداري بالاستناد على تشريعين استثنائيين هما: روح حالة الطوارئ المرتبطة مع آلية الحظر الإداري للشغب في الملاعب الرياضية .

ويتضح ذلك في الصياغة النهائية للنص^(٦٠) الذي اعتمده أعضاء الجمعية الوطنية، حيث قرروا أنه عندما يتم ارتكاب شخص ما تهديداً خطيراً على الناس، نظرًا للأفعال المرتكبة خلال الاحتجاجات السابقة التي أدت إلى انتهاكات جسيمة تمس السلامة البدنية وإلحاق أضرار جسيمة بالملكات، فإن الأمر يستدعي منح السلطات الإدارية الحق في أن تمنع الأشخاص من المشاركة في الاحتجاج.

مع ملاحظة أن الصياغة لا تزال غامضة، إذ كيف نفسر «الأفعال المرتكبة» و«الأفعال العنيفة»؟ لأن هذا الأمر مهم للغاية، فأجهزة الشرطة تستخدم بشكل متكرر مجموعة ذرائع لدعم ادعاءاتها بأن بعض التصرفات تشكل تهديداً للنظام العام.

إذ يمكن أن يتعرض شخص ما للحظر على الرغم من أن أفعاله الخاصة لا تنتهك بشكل مباشر السلامة الجسدية لأي شخص، أو تؤدي إلى أضرار تم ارتكابها أثناء الاحتجاجات، فيبدو أن النص لا يتطلب سوى وقوع فعل الاحتجاج بشكل عام يؤدي إلى هذه العواقب، حتى لو لم ترتكب أفعال معينة .

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيفية تقديم القانون، فالصيغة مستوحاة مباشرة من منطق حالة الطوارئ؛ لأن عبارة «تشكل تهديداً لخطورة معينة» مستمدة من القانون الذي تم تبنيه في أكتوبر ٢٠١٧^(٦١)، والذي تم تضمينه في الوضع العادي بمعظم التدابير المسموح بها أثناء حالة الطوارئ.

وبالعودة إلى الوراثة فقد استخدم هذا التعبير من قبل المجلس الدستوري الفرنسي قبل أشهر في قرار بشأن الإقامة الجبرية في ظل حالة الطوارئ^(٦٢)، حيث يكشف هذا

TEXTE ADOPTÉ n° 226, « Petite loi » __ASSEMBLÉE NATIONALE CONSTITU (٦٠)
TION DU 4 OCTOBRE 1958, QUINZIÈME LÉGISLATURE, SESSION ORDINAIRE
DE 2018-2019, 5 février 2019.

ORF n°0255 du 31 octobre 2017 ,texte n° 1 ,LOI n° 2017-1510 du 30 octobre 2017 ren (٦١)
forçant la sécurité intérieure et la lutte contre le terrorisme .

Conseil constitutionnel, Décision n° 2017-624 QPC du 16 mars 2017, M. Sofiyan I., Assig- (٦٢)
nations à résidence dans le cadre de l'état d'urgence II.

السيناريو كيف تم دمج الصيغ والحلول القانونية الموروثة من حالة الطوارئ بشكل تدريجي في الوضع العادي، واستخدم في هذه القضية للحد من حرية الاحتجاج والتظاهر؛ لذا تم التصويت على النص بأغلبية ٣٨٧ صوتاً مقابل ٩٢ صوتاً وامتناع ٧٤ عن التصويت، حيث أثار توترات واسعة بين الأغلبية النيابية داخل قبة البرلمان .

وقد ندد «تشارلز دي كورسو» أحد أعضاء البرلمان بالنص، واصفاً إياه بأنه «جنون خالص» وربطه بنظام فيشي^(٦٣)، في حين أعلن «كريستوف كاستانير» وزير الداخلية أن القانون يهدف فقط إلى حماية الحق في الاحتجاج^(٦٤)، لذا من المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف تم تقديم قانون يقيد الحرية من خلال أداة تفترض حمايته .

وبينما كان من المتوقع أن يتم تعديل النص أثناء مناقشته الثانية أمام الجمعية، في ضوء مناقشة دستورية هشة، اعتمد أعضاء مجلس الشيوخ في الواقع النص ذاته الذي تبناه أعضاء الجمعية، وبالتالي اكتملت العملية التشريعية .

ومما يثير الدهشة، أن نواباً من المعارضة أحوالوا القانون إلى المجلس الدستوري الفرنسي في خطوة مفاجئة وغير عادية، ولذا قام الرئيس ماكرون بإحالة القانون إلى المجلس التشريعي^(٦٥)، الذي وافق على القانون بالأغلبية، وتعتبر هذه المرة الثانية فقط التي يقرر فيها الرئيس إحالة قانون إلى المجلس التشريعي .

ثانياً – غموض قرار المجلس الدستوري الفرنسي:

أعلن المجلس قراره الرقيم ٧٨٠-٢٠١٩ DC المؤرخ ٤ أبريل ٢٠١٩ قانون

Le coup de gueule de Charles de Courson contre la loi anti-casseurs (٦٣)

VIDÉO. «Dérive complète», «Vichy» : à l'Assemblée, le député centriste a fustigé le texte qui autorise les préfets à prendre une interdiction de manifester, Le point, 31/01/2019.

Assemblée nationale, XV^e législature, Session ordinaire de 2018-2019, Compte rendu, (٦٤) intégral, Première séance du mercredi 30 janvier 2019.

Yann Quercia, Loi « anticasseurs » : la saisine du Conseil constitutionnel par Emmanuel (٦٥)

Macron divise le Sénat ,En saisissant lui-même le Conseil Constitutionnel, Emmanuel Macron a surpris tout le monde et sa décision ne fait pas l'unanimité jusque dans la majorité pourtant à l'origine de la proposition de loi « anticasseurs », 12 MARS 2019.

<https://www.publicsenat.fr/article/parlementaire/loi-anticasseurs-la-saisine-du-conseil-constitutionnel-par-emmanuel-macron>

تعزير وضمان الحفاظ على النظام العام خلال المظاهرات^(٦٦)، حيث أوضح بأن النص الذي يسمح بالحجز الإداري ينتهك «الحق الدستوري في التعبير الجماعي عن الأفكار والآراء»، فمن خلال إلغاء الحكم الرئيسي للقانون (المثير للجدل)، وطرحه اللجوء إلى معيار التناسب^(٦٧)، قدم المجلس الدستور الفرنسي نفسه كمدافع عن الحقوق الدستورية، حيث قد يبدو أن الحجز الإداري له ما يبرره منطقياً أثناء أوقات الطوارئ، إلا أن بعض المراقبين^(٦٨) اعتبروه «خطيراً» و«غير منصف» للحريات الأخرى المهددة بإساءة استخدام حرية الاحتجاج والتظاهر.

وبعبارة أخرى، ألقى باللوم على المجلس الدستوري الفرنسي لعدم ترجيحه لمبدأ الحماية بشكل كاف من خلال تكريس مبدأ السلامة العامة والنظام العام.

علاوة على ذلك، فإن بقية أحكام القانون كانت دستورية، على الرغم من أنها أثارت قضايا دستورية خطيرة - على سبيل المثال - في النص الذي يقرر عقوبة لمدة سنة واحدة في الحبس وغرامة قدرها ١٥ ألف يورو لأي شخص يخفي وجهه جزئياً في احتجاج أو بالقرب من احتجاج، حيث يتم ارتكاب انتهاكات للنظام العام.

وهناك العديد من الطرق لتفسير قرار المجلس الدستوري الفرنسي؛ لذا يشير بعض المراقبين إلى أنه يشكل مكسباً قضائياً، مع قناعة رافضي القانون بأن حكمه الأساسي قد تم إلغاؤه، وبينما ابتهج مؤيدوه بإقرار بقية أحكام هذا القانون.

(٦٦) Conseil constitutionnel, Décision n° 2019-780 DC du 4 avril 2019, Loi visant à renforcer et garantir le maintien de l'ordre public lors des manifestations.

(٦٧) نظراً لطبيعة السلطة التقديرية للمشرع العادي من خلال حرية الاختيار بين عدة خيارات لسلطته التشريعية دون أن تفرض السلطة التأسيسية على المؤسسة التشريعية أسلوباً معيناً عند تنظيمها وتشريعها لحرية من الحريات العامة، فإن تلك السلطة ليست مطلقة وإنما تخضع للرقابة على دستورية التشريعات كما هو الحال في النظام الدستوري الفرنسي، حيث تمارس الرقابة السابقة على دستورية القوانين جهة سياسية متمثلة بالمجلس الدستوري، إذ يتم الجمع على حتمية التلازم بين السلطة التقديرية للمشرع والرقابة الدستورية عليها، ومن بين الوسائل الفنية التي يلجأ إليها القاضي الدستوري وهو بصدده ممارسة رقابته الدستورية، رقابة التناسب التشريعي بين سبب التشريع ومحلّه، حيث يكون معيار التناسب ارتباط الوسائل التي استخدمها المشرع مع موضوع التشريع، ومدى توافق هذا التناسب مع غايات التشريع. ينظر: خالد بالجيلالي، مبدأ الوسائل القانونية السليمة في القضاء الدستوري المقارن، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٧، ص ١٦٥-١٨٧.

(٦٨) Loi «anticasseurs»: la censure injuste et dangereuse du Conseil constitutionnel, Cercle Droit et Débat Public Mis à jour le 08/04/2019, le Figaro, fr, vox.

وينتقد آخرون اختصار قرار المجلس الدستوري، وعدم وجود عمق بالتحليل والاستخدام السطحي لمعيار التناسب، كما يمكن إن يُنظر إلى هذا القرار أيضاً كدليل على الأزمنة الحالية، حيث انتشرت روح حالة الطوارئ مع زيادة صلاحيات الإدارة على حساب القضاء .

وقد وصفه بحق «جان ماري ديلارو» (رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا) أنه «باسم الأمن، جميع حرياتنا مهددة، كما أنها حالة سيئة للغاية» في فرنسا^(٦٩).

الخاتمة :

منذ نشأت احتجاجات السترات الصفراء والتي سلّطت الضوء بادئ الأمر على رفض ضريبة الوقود كجزء من التظاهر على السياسة الضريبية والتي تحولت لاحقاً واعتبرت كمنعطف صعب لرئاسة مانويل ماكرون، التي لم تكن أبداً حتى نوفمبر ٢٠١٨ تواجه معارضة سياسية خطيرة لسياساته النيوليبرالية.

من خلال تحليل لدور القضاء الدستوري الفرنسي المتمثل بالمجلس الدستوري من أزمة السترات الصفراء وحركتها الاحتجاجية من خلال المواءمة بين الحريات العامة المضمونة بدستور الجمهورية الخامسة وممارستها على صعيد الواقع من جهة، وبين حق الإدارة في حماية الأمن العام من جهة أخرى والتي حاولنا الخروج فيها بنتائج تعتبر إضافة جديدة.

سلطت الاحتجاجات الضوء أيضاً على تجاوزات الشرطة الفرنسية وتوثيق لعنف غير مسبق بين القوات المسلحة الذي يمثل «تغييراً عقائدياً» في سياسة الشرطة الفرنسية التي تركز تقليدياً على تجنب المواجهة.

أولاً - النتائج :

من الصعب استخلاص استنتاجات نهائية حول مآلات الحركة الاحتجاجية ومستقبلها، غالباً ما يتم التعامل مع الحركة على أنها فريدة من نوعها، في الواقع يمكن

(٦٩) Louise Couvelaire, Jean-Marie Delarue : « Au nom de la sécurité, toutes nos libertés sont menacées », Le président de la Commission nationale consultative des droits de l'homme estime, dans un entretien au « Monde », que les libertés fondamentales sont en « très mauvais état » en France, Le monde, france, 29 avril 2019.

إجراء مقارنات مع عمليات التعبئة التي حدثت في إسبانيا وإيطاليا واليونان على مدار العقد الماضي.

لا شك أن هناك أوجه تشابه: الغضب من تناقص القوة الشرائية وضعف الديمقراطية التمثيلية، عدم التجانس الاجتماعي والسياسي للمتظاهرين، مع دور مهم يلعبه العمال والوافدون الجدد، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، غياب القادة والهياكل الرسمية، على الأقل في المراحل المبكرة من هذه الحركات، مع ذلك هناك عاملان قد يفردان الحالة الفرنسية^(٧٠):

الأولى: توجيه غضب المحتجين ضد شخصية رئيس الجمهورية، الذي أصبح رمزاً للنيولبرالية المتعجرفة والاستبدادية.

الثانية: الصراع التاريخي للبلاد حول الدولة الاجتماعية التي لا تزال جزءاً من العقل العام الجمعي .

إن احتجاجات السترات الصفراء لها مدلول على انتهاء الآمال المعلقة على مانويل ماكرون، وبداية حقبة جديدة في العلاقة بين الشعب والحكومة السياسية في فرنسا.

كما تعتبر -وبلا ريب- المسألتان، الاجتماعية والديمقراطية، من أعقد سمات مطالب «السترات الصفراء» والتي لا يمكن تحقيقها دون مراجعة مؤسساتية في العمق الفرنسي .

علاوة على أن تنامي الفوارق الاجتماعية بين الطبقات الغنية وبقية الشعب، وتراكم الرسوم والضرائب التي يقع عبؤها على الطبقات المتوسطة أساساً، وسعت الهوة بين المدن الكبرى من جهة، والمدن المتوسطة والصغيرة والقرى المنتشرة في المجتمع الفرنسي، مهددة بتشظي وانقسام البلاد إلى معسكرين متعارضين حيث يضرب التفاوت المتنامي بينهما بمفهوم المساواة -الذي قامت ولا زالت تقوم عليه الجمهورية الخامسة- عرض الحائط في فرنسا والمراكز الحضرية وكبريات المدن وفرنسا الهوامش والأطراف .

Didier Fassin and Anne-Claire Defossez, The Yellow Vests Movement, an Unidentified (٧٠) Political Object, Institute for Advanced Study, SOCIAL SCIENCE, Spring 2019.
<https://www.ias.edu/ideas/yellow-vests-movement>

إن التشدد السياسي من قبل مانويل ماكرون يرجع من جهة إلى اعتقاده بأن رؤيته سليمة، وأن ما يحدث لا يعدو أن يكون حركة احتجاجية عادية سرعان ما ستضمحل وتتوقف، ومن جهة أخرى إلى بناء سياسته الإصلاحية على نقد أسلافه لرجوعهم عن مواصلة مسيرة الإصلاحات تحت وطأة الضغط الشعبي، إلا أن تشدد ماكرون وحكومته أنشأ تشدداً مضاداً كردة فعل من خلال اتساع دائرة المطالب وزيادة شدتها.

التوصيات :

التعامل مع النيوليبرالية الحالية في فرنسا بصورها الثلاث: أزمة بيئية، أزمة اجتماعية، وأزمة ديمقراطية، فالنظام الاقتصادي الحالي ببساطة غير قادر على التعامل مع هذه المكونات الثلاثة في الوقت نفسه، حيث تسببت سياسة مانويل ماكرون المتعثرة في التركيز على الأزمة البيئية في حدوث أزمة اجتماعية، أدت إلى تفاقم الإحباطات القائمة بالفعل بشأن الأزمة الديمقراطية.

لذا نوصي مواجهة الأزمة الفرنسية لمجمل التعقيدات والتحديات، وعلى ثلاثة مستويات على الأقل :

أولاً: تبني تدابير وإجراءات اجتماعية موازية لملاحقة الإصلاحات الليبرالية والتخفيف من شدتها ووطأتها على الطبقات المتوسطة والشعبية؛ حيث أغفلت باريس أهمية مراعاة التوازن الحرج بين الإصلاحات الليبرالية وضغط الإنفاق العام من جهة، وضرورات ومتطلبات الحياة الكريمة لغالبية أفراد الشعب الأكثر تضرراً منها من جهة أخرى.

لذا، فإن مواجهة تحدي الموازنة بين العدالتين الضريبية والاجتماعية أمر جوهري في فهم المعضلة الفرنسية.

ثانياً: إشكالية أو تحدي تمثيل وإشراك الفاعلين الوستاء (الجمعيات والنقابات) والمنتخبين المحليين في طريقة إدارة الأزمة للخروج منها.

ثالثاً: تبني آليات للخروج من أزمة الديمقراطية التمثيلية نتيجة تصاعد ونشوء التيارات الشعبوية والمتطرفة، حيث إن الديمقراطية الفرنسية برمتها ستكون في خطر محقق.

المراجع

• الأجنبية :

- Roberto Gargarella, Latin American constitutionalism 1810-2010: The engine room of the constitution, New York, Oxford Univesity Press, 2013.
- Jeremy Waldron, Law and Disagreement, New York, Oxford University Press, 1994, Chapter XI.
- Thomas Pogge, World Poverty and Human Rights, 2^{ed}, Polity Press.
- Gerardo Sauri Suarez, Derecho a defender derechos humanos, México, FLACSO, 2014.
- Roberto Gargarella, El derecho a resistir el derecho, Buenos Aires, Miño y Davila, 2005.
- Roberto Gargarella, El derecho a la protesta: El primer derecho, Buenos Aires, ADHOC, 2007.
- Gargarella, Roberto, “El derecho a protestar: la violencia no puede ser la excusa para cuestionar una libertad fundamental”, El país, 21 de mayo del 2014.
- Fareed Zakaria, The new dividing line in Western politics, washington post, December 13, 2018.
- Adam Nossiter, Tear Gas and Water Cannons in Paris as Grass-Roots Protest Takes Aim at Macron, The New York Times ,Nov. 24, 2018.
- Holly Ellyatt, Yellow vests, blue vests and red scarves - Here's why the French are protesting ,EUROPE NEWS,CNBC News, FEB 1 2019.

- SAMUEL PETREQUIN, Yellow vest protesters still block French traffic circles, ap news, December 16, 2018.
- Priscillia Ludosky, une Martiniquaise derrière les gilets jaunes, France-Antilles, 20 November 2017.
- Aline Leclerc, Gilets jaunes, anatomie d'une journée de colère, Le mouvement né sur les réseaux sociaux illustre le mécontentement d'une France rurale et périurbaine qui s'estime abandonnée par l'Etat, Le monde, le 16 novembre 2018.
- Alexis Spire, Les classes populaires et l'injustice fiscale, Aux sources de la colère contre l'impôt, monde diplomatique, fr, Décembre 2018.
- JAKE CIGAINERO, Who Are France's Yellow Vest Protesters, And What Do They Want? NPR news, December 3, 2018.
- Emmanuel Fansten, Willy Le Devin et Ismaël Halissat, Paris: émeutes inédites depuis 1968, liberation, france, 2 décembre 2018.
- Ross Domoney, My hand was hanging from my wrist': gilets jaunes protesters mutilated by police weapons, The Guardian UK, 7 Mar 2019.
- Anne Peters & Isabelle Ley, The Freedom of Peaceful Assembly in Europe, Beitrage Zum Auslandschen Und Vergleichenden Offentlichen Recht (Book 35), (June 16, 2016).
- Nina Belyaeva & others, Guidelines on Freedom of Peaceful Assembly, Second edition, the OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2010.
- Kim Willsher, Gilets jaunes' protesters threaten to bring France to a standstill, the guardian, UK, 16 Nov 2018.

- natacha Polony, Les gilets jaunes ou l'histoire en marche, 07/01/2019.
- Serge Halimi, Daring to straighten up, to stand up', Forgotten France rises up, le monde diplomatique ,january 2019.
- John Lichfield, Never before have I seen blind anger like this on the streets of Paris, the guardian, UK, 3 Dec 2018.
- Jean-Baptiste Jacquin et Julia Pascual , Deux ans après, la fin de l'état d'urgence,Le 1er novembre à minuit, l'état d'urgence déclenché au soir du 13-Novembre, ne sera plus en vigueur. En dépit des atteintes aux droits qu'il engendre et des doutes sur son efficacité, il est partiellement transposé dans le droit commun, le monde. fr, 31 octobre 2017.
- Angelique Chrisafis ,France under first nationwide state of emergency since 1961, the guardian, UK, 16 Nov 2015.
- Grandes lois de la République, Loi du 30 juin 1881 sur la liberté de reunion.
- Michel WINOCK,Clemenceau,Place des éditeurs, perrin , 2017.
- Idris Fassassi, France: The Yellow Vests, the Right to Protest and the Conseil Constitutionnel, constitutionnet, 14 May 2019.
- Flore Thomasset,Edouard Philippe annonce une «loi nouvelle» contre les «casseurs», Après de nouvelles violences lors de «l'acte VIII» des «gilets jaunes», le premier ministre a annoncé lundi 7 janvier une «loi nouvelle» durcissant les sanctions contre les présumés «casseurs» en manifestation, la croix, le 07/01/2019.

The situation of the French constitutional council on the yellow vest demonstrations commentary on the judicial decision issued on April 4,2019

Dr. Mohammed Abbas Mohsen

Abstract:

The French law which approved by French National Assembly in March 2019 to confront the protests of the so-called yellow jackets is considered a reflection of the structural tensions inherent in the right to protest and the French legal system, carry indications that explicitly point to a decline It cannot be denied in protecting fundamental rights and freedoms, under the pretext of security and public order.

This paper aims at an analytical discussion of the implications of the French Constitutional Council's decision on the pace and coordination of the Yellow Vest protests, as this paper starts from the saying that the French constitutional judicial decision unequivocally revealed the size of the growing role of the administrative authority at the expense of important constitutional rights under the pretext of maintaining security.

This study is divided into four paragraphs, in the first we deal with the right to protest and demonstrate as a theoretical framework and as an introduction to the analysis of the judicial decision.

The second paragraph, we study the yellow jackets movement, the basis for its creation and its objectives, then, in the third paragraph, we analyze the protest movement between legal protection on the one hand and constitutional justice in France on the other hand.

In the fourth paragraph, we deal with legislative restrictions as features of strengthening power during protests on the one hand, and the ambiguity of the French Constitutional Council's decision on the other hand.

We concluded the research with the most important findings and recommendations.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The situation of the French constitutional council on the yellow vest demonstrations commentary on the judicial decision issued on April 4, 2019.

Prof. Mohammed Abbas Mohsen



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

Special Issue

Thulqada 1443 - June 2022